

الآزمات المالية العالمية وتأثيرها على الاقتصاد الفلسطيني

* نشر في ملحق جريدة الحياة الجديدة "حياة وسوق" بتاريخ 2011/08/28

عاش الاقتصاد العالمي أزميتين خانقتين متلاحقتين خلال السنوات الأربع الماضية، اندلعت شرارة الأولى في الولايات المتحدة الأمريكية عام 2007 نتيجة أزمة الرهن العقاري، وما صاحبها وتلاها من عمليات إفلاس لكثير من المؤسسات المالية، وصلت ذروتها مع انهيار بنك ليمان براذرز ومؤسسات مالية ضخمة أخرى. وامتدت تلك الأزمة إلى أوروبا وآسيا، وتدخلت الحكومات والبنوك المركزية في كثير من الدول لضخ المليارات من الدولارات في الأسواق تفاديا لانهيار النظام المالي العالمي وتجنباً لكساد عظيم يشبه الذي حدث في أواخر العشرينات من القرن الماضي. وفي الوقت الذي بدا فيه أن الأمور باتت تحت السيطرة وأن السياسات التي اتبعتها الحكومات والبنوك المركزية قد أتت أكلها في إنعاش الأسواق المالية العالمية وطرد شبح الركود الاقتصادي، أطلت الأزمة الجديدة برأسها مع تفجر أزمة الدين العام في الولايات المتحدة وأوروبا، منذرة بأزمة لا تقل خطورة عن الأزمة السابقة. فكيف حدث ذلك؟ وما هي انعكاساته؟

في الولايات المتحدة أدت المبالغ الكبيرة التي ضختها السلطات الأمريكية لتنشيط الاقتصاد إلى زيادة العجز في الموازنة وتفاقم الدين العام الذي تضاعف خلال العقد الماضي، خصوصاً في ظل الإنفاق الكبير على حروب أمريكا الطويلة في أفغانستان والعراق وعلى برامج الرعاية الصحية والمعونات الاجتماعية، ونتيجة الاقتطاعات الضريبية الكبيرة (في عهد بوش) وضعف القدرة التنافسية للاقتصاد الأمريكي، حتى وصل حجم الدين العام الأمريكي في مطلع آب من هذا العام 14.3 تريليون دولار، أي ما يعادل تقريباً الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة الأمريكية (14.7 تريليون دولار عام 2010). ثم جاء الاتفاق بين الجمهوريين والديمقراطيين في الكونغرس لرفع سقف الدين العام، وكان مخيباً للآمال لأنه يزيد من أعباء الدين الأمريكي ويثير شكوكاً حول قدرة الحكومة الأمريكية على تسديد التزاماتها، ما دفع شركة ستاندرد أند بور لتخفيض تصنيف سندات الدين الأمريكي.

في أوروبا انفجرت أزمة مشابهة، فقد تراكمت الديون في بعض دول منطقة اليورو حتى أصبح المستثمرون يخشون أن لا تستطيع تلك الدول تسديد ديونها، وهو ما دفع اليونان وأيرلندا والبرتغال إلى طلب مساعدات إنقاذ لأن حكومات تلك الدول وجدت نفسها غير قادرة على الاستدانة وعلى تسديد الديون. وانعكس ذلك على أسواق المال العالمية التي شهدت اضطرابات كبيرة نتيجة القلق من ركود اقتصادي عالمي، وشكوك حول الوضع التمويلي للمصارف الأوروبية التي تمتلك حصصا كبيرة في الديون السيادية، وكذلك المخاوف من انتقال عدوى الديون الأوروبية إلى دول أخرى، وبالذات إسبانيا وإيطاليا.

الخلاف الجوهري بين الأزمة الراهنة والأزمة السابقة أن الأزمة السابقة كانت تتعلق بديون القطاع الخاص، وبالذات ديون المصارف والمؤسسات المالية في أمريكا وأوروبا. وعندما انفجرت تلك الأزمة تخلص كثير من المستثمرين من تلك الديون ولجأوا إلى الديون السيادية للحكومات المختلفة في أمريكا وأوروبا. أما في هذه الأزمة، فإن المشكلة الرئيسية هي الديون السيادية نفسها، وعدم قدرة بعض الدول على تسديد تلك الديون، ما جعل المؤسسات والحكومات التي استثمرت في تلك الديون (وخصوصا الصين ودول الخليج وبعض المصارف الأوروبية الكبيرة) تخسر جزءا كبيرا من قيمة استثماراتها. وبدأ الجميع يبحث عن ملاذ آمن جديد للاستثمار، واتجه الكثيرون إلى الذهب مما جعل أسعاره تقفز بشكل غير مسبوق.

في ظل توالي الأزمات وتكرارها تنثور تساؤلات حول انعكاسات ذلك وتأثيراته على الاقتصادات المختلفة، ومن بينها الاقتصاد الفلسطيني. عندما اندلعت الأزمة المالية العالمية السابقة، كانت هناك مخاوف حول تأثيرها على الاقتصاد الفلسطيني، ولكن تبين أن تلك المخاوف لم تكن في مكانها؛ بل على العكس، فقد ارتفعت معدلات النمو خلال الأعوام 2008 و 2009 بنسبة 6% و 7.4%، على التوالي. هذا لا يعني أن تأثير تلك الأزمة كان إيجابيا على الاقتصاد الفلسطيني، ولكنه يعني أن هناك عوامل أخرى ذات تأثير أقوى على هذا الاقتصاد، ساعدت على نموه بالرغم من الأزمة المالية العالمية نفسها، وبالذات تدفق المساعدات الخارجية وتخفيف بعض الإجراءات والقيود الإسرائيلية.

ربما يكون تأثير الأزمة الحالية على الاقتصاد الفلسطيني مختلفا قليلا هذه المرة نتيجة انخفاض قيمة سندات الدين الحكومية، وليس لدينا معلومات كافية حول حجم استثمارات سلطة النقد والبنوك الفلسطينية في سندات الخزينة الأمريكية أو الأردنية أو غيرها، وبالتالي لا نستطيع تقدير خسائرها نتيجة تدني قيمة تلك السندات. كما أن احتمال تراجع قيمة الدولار يمكن أن يؤدي إلى انخفاض قيمة احتياطي سلطة النقد والبنوك الفلسطينية من الدولار والعملات المرتبطة به، وإلى خسارة جزء من قيمة مدخرات الفلسطينيين بهذه العملات، سواء داخل فلسطين أو خارجها، ولكن الأمر يتوقف

على مدى تراجع سعر صرف الدولار وحجم تلك المبالغ. وما عدا ذلك، فمن غير المتوقع أن يكون تأثير الأزمة المالية الحالية على الاقتصاد الفلسطيني مختلفا كثيرا عن المرة السابقة من حيث محدوديته. السبب هو أن مصادر النمو في الاقتصاد الفلسطيني داخلية نتيجة الاحتلال الإسرائيلي والحصار الخانق الذي تفرضه سلطات الاحتلال على الأراضي الفلسطينية وغير مرتبطة بشكل مباشر بالأزمات الدولية الخارجية. فالمصدر الرئيسي لنمو الاقتصاد الفلسطيني كان، ولا يزال، الإنفاق الحكومي الذي يعتمد على ثلاث قنوات رئيسية، الأولى مساعدات الدول المانحة وهي ذات طابع سياسي غير مرتبط بالأزمة المالية العالمية، والثانية عائدات الجمارك والضرائب التي تجبها إسرائيل نيابة عن السلطة الوطنية (المقاصة)، وهي تتأثر بحجم الواردات والعمالة في إسرائيل وتأثير الأزمة العالمية عليها محدود، والثالثة الضرائب المحلية التي قد تتخفف قليلا نتيجة التباطؤ الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية، ولكن يمكن زيادتها عن طريق تحسين الكفاءة في تحسين الجباية ومنع التهرب الضريبي. المصدر الثاني للنمو هو الاستهلاك الخاص والذي يعتمد على انتظام السلطة الوطنية في دفع رواتب موظفي القطاع العام واستمرار تحويلات العاملين في الخليج وإسرائيل، وتأثير الأزمة المالية العالمية عليها محدود وغير مباشر. أما الصادرات الفلسطينية، فهي أيضا لن تتأثر كثيرا بالأزمة المالية لأنها ضعيفة أصلا ومحصورة بشكل كبير في إسرائيل (التي قد تتأثر بأزمة الدين الأمريكي وتخفيض التصنيف الائتماني للولايات المتحدة). أما الاستثمار الخاص فمن المحتمل أن يتأثر بالتطورات الاقتصادية العالمية والاضطرابات في أسواق المال الأمريكية والأوروبية نتيجة حالة الهلع التي تصيب المستثمرين في مثل هذه الظروف، ولكنه يتأثر أكثر بالتطورات السياسية في البلدان المجاورة، وبالذات التحولات السياسية والحركات الشعبية في المنطقة، وتعرثر عملية السلام، وغموض الوضع السياسي في الأراضي الفلسطينية بانتظار استحقاقات أيلول.

في الخلاصة، قد يحدث ركود في الاقتصاد الفلسطيني، ولكن ليس بسبب الأزمة المالية العالمية وإنما بسبب عدم التزام الدول المانحة بالتزاماتها تجاه السلطة الوطنية، وإمكانية توقف إسرائيل عن تحويل مستحقات السلطة الوطنية، أو قيام إسرائيل بإجراءات انتقامية لردع السلطة من التوجه إلى الأمم المتحدة، أو غيرها. أما الأزمة المالية العالمية نفسها، ففي الأغلب أن تأثيرها على الاقتصاد الفلسطيني سيكون محدودا وغير مباشر.